التدخل لتحسين أدوار

ونتائج قطاع الحرف اليدوية في الجزائر

التطلع إلى المستقبل وتحديد عناصر الممارسة الفعالة

بن زعرور شكري

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التدخل لتحسين أدوار ونتائج قطاع الحرف اليدوية في الجزائر:

التطلع إلى المستقبل، وتحديد عناصر الممارسة الفعالة

Intervening to improve roles and outcomes of Algerian handicraft sector: Looking to the Future and Defining Elements of Effective Practice

د. بن زعرور شكري، باحث متخصص في مجال اقتصاد السياحة والصناعة التقليدية.

cbenzarour@hotmail.fr

الملخص

هناك إمكانات كبيرة لتطوير الفرص الحالية للحرف اليدوية، ولكن المقومات لا يتم استغلالها حاليًا إلى أقصى إمكاناتها. الغرض من هذا البحث هو التوصية بالتدخلات ذات الأولوية في قطاع الحرف على مستوى الاقاليم وفق مقاربة تنمية محلية. تم تطوير التدخلات المقترحة من خلال تقييم فجوة التدخلات الحالية وتحديد دور السياسة العامة.

حددت الورقة عددًا من المبادرات الرئيسية التي ينبغي تنفيذها لتطوير القطاع، وشددت على اهم الاختلالات التنظيمية التي تقع على عاتق الجهات الحكومية المعنية، فأبرزت قضايا غياب المعلومات الموثوقة واهمية الدراسات الموضوعية في سد الفجوة المعلوماتية، وضرورة اعادة تصميم ادوار مؤسسات التأطير والمرافقة، والاهتمام بالتصميم. كما عالجت مسائل التنسيق والانسجام بين برامج مختلف هيآت الانماء ودور التدريب المشترك في بناء هذه القدرات.

الكلمات المفتاحية: الصناعة التقليدية، الجزائر، السياسة العامة، المعلومات والدراسات، التنسيق.

Abstract

There is great potential to develop the existing opportunities for handicrafts, but the strengths are not currently exploited to their full potential. The purpose of this research is to recommend priority interventions in the craft sector at the regional level according to a local development approach. The proposed interventions were developed by assessing the current intervention gap and defining the role of public policy.

A number of key actions that should be implemented to develop the sector were identified in the study. The paper emphasized the most significant organizational imbalances that fall on the shoulders of the concerned government agencies, including the lack of reliable information, the importance of objective studies in bridging the information gap, and the need to re-design the accompaniment institutions' roles and the need to pay attention to design.

It addressed issues of coordination and harmony among the various development agencies' programs, as well as the significance of collaborative training in the development of these capabilities.

Keywords: handicrafts, Algeria, public policy, information and studies, coordination.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

مقدمة:

تواجه الجزائر، مثل العديد من البلدان الأخرى في العالم، صعوبة في إيجاد فرص عمل للشباب في البلاد. في الوقت الحاضر، تواجه الدولة تحديًا يتمثل في ضعف مشاركة الشباب في الاقتصاد، مما يعيق التنمية الاقتصادية للبلاد، وبالتالي يفرض مشكلة أكبر على الدولة. تظهر بيانات الديوان الوطني للإحصائيات الى تنامي معدلات البطالة لاسيما بين صفوف الشباب حديث العهد بسوق العمل. لذلك، من المهم الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز روح المبادرة بين الشباب وسلسلة من التدريبات التجريبية في مجتمعات محددة المخطط لها لتشجيع الشباب على تصور أنفسهم كأصحاب مشاريع صغيرة.

يعد التراث الفني والثقافي المتنوع في الجزائر أحد القطاعات التي تشهد تناميا ملحوظا، اذ له القدرة على توليد فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة للأمة (بن زعرور ومخناش، 2019)[1]. بالرغم من اهميته المتزايدة، لم يحظ قطاع الحرف اليدوية بالفهم اللازم والتحليل لإشكالياته وادواره. بغض النظر عن بعض البحوث الجامعية للطلبة، لم يتعرض قطاع الحرف اليدوية في الجزائر للدراسة إلا قليلاً، وكانت خصائصه الأساسية وديناميكياته وإمكاناته التنموية غير معروفة أو مفهومة.

إن فهم السياق الكلي للصناعات الحرفية له أهمية حاسمة في أي محاولة لتطويرها. مراجعة تطور القطاع في أي مرحلة هو في الأساس تحليل اقتصادي يوفر بيانات أساسية، ويركز على المساهمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية مع استعراض معوقات النمو وفرص خلق مناصب العمل والتنمية التنافسية.

لقد تم الاعتراف بالحرف اليدوية كاستراتيجية حيوية للتنمية المستدامة يمكن أن توفر فرص العمل، وتحديداً في المجتمعات الريفية، وتساهم في النمو الاقتصادي. اعترفت حكومة الجزائر بأن الصناعات اليدوية تساهم في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وفرص العمل، وتتوافق مع الخطة الاستراتيجية للحكومة الوطنية. لذلك، هناك حاجة ملحة لدمج التقاليد مع إدارة منتجات الحرف اليدوية، على سبيل المثال، العملاء والمواد والمهارات وأصحاب المصلحة وتجار التجزئة والأسواق وما إلى ذلك، بغرض معالجة خطط الاستدامة الفعالة.

الدراسات حول قطاع الحرف في الجزائر قليلة ومجزأة. الدراسة الشاملة الوحيدة هي التي اعدتها الغرفة الوطنية سنة 2010 بتكليف من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. تدعم بيانات هذه الدراسة الزعم بأن القطاع الحرفي لديه قضايا هيكلية يجب معالجتها فيما يتعلق بالجدوى الاقتصادية.

تهدف هذه الورقة لمراجعة تحليلية لنقاط قوة قطاع الحرف اليدوية ونقاط الضعف من أجل استخلاص الدروس التي ينبغي أن توجه السياسات والممارسات المستقبلية الهادفة إلى دعم أدواره الاقتصادية والاجتماعية.

كانت مراجعتنا مكتبية ولم تتضمن أي بحث تجريبي. ركزنا على التقارير من التقييمات الغنية بالمحتوى والتي تجسد ثروة من المعلومات حول اهمية قطاع الحرف اليدوية، والنتائج التي تم تحقيقها. لقد سعينا إلى تفسير النتائج وتوليفها بأمانة لإظهار الاستنتاجات وتحليل الآثار المترتبة على أهمية الحرف اليدوية في السياسات التنموية.

تهدف هذه المراجعة الى اعداد توصيات في مجال السياسة الاستراتيجية في تطوير الحرف اليدوية لكل من القطاعين العام والخاص، والتي تعود بالنفع على جميع أصحاب المصلحة والممارسين في الصناعة التقليدية والاقتصاد ككل. تهدف هذه التوصيات إلى: تعظيم فرص الاستثمار في القطاع؛ تسليط الضوء على مجالات مشاركة الحكومة والتشريع؛ تحديد مبادرات القطاع الخاص المحتملة؛ تحديد اطر تحسين فعالية تدخل المؤسسات المرافقة.

قسمت هذه الورقة الى ثلاثة اقسام أساسية. بعد المقدمة، يعالج القسم الأول بعض الادبيات الاقتصادية التي تثبت الدور الاقتصادي لقطاع الحرف اليدوية باعتباره أحد الأدوات الرئيسة لمحاربة الفقر واستحداث مناصب الشغل حتى للفئات الأضعف مهارة. يتناول القسم الثاني بعض الفوائد الاقتصادية للصناعة التقليدية في الاقتصاد الجزائري ويعرج على بعض النقائص التي تحول دون المام جيد بالقدرات المختلفة للقطاع. يبرز القسم الثالث بعض الآثار المترتبة على أهمية الحرف اليدوية واهمية معالجة السياسات الحكومية للنقائص المسجلة.

1. الحرف اليدوية والتنمية: بعض المنظورات النظرية والمفاهيمية

في معظم البلدان النامية، يعتبر الفقر والبطالة وعدم المساواة في توزيع الدخل من المشاكل الكبيرة والمستديمة. كان تطوير الصناعات الصغيرة، بما في ذلك نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، إحدى الاستراتيجيات لمعالجة هذه المشاكل. يؤكد (Allal & Chuta, 1982)

[2] أن عددا متزايدا من البلدان النامية أدركت أن تعزيز قطاع المشاريع الصغيرة للغاية (مثل الحرف اليدوية والصناعات المنزلية والصناعات الريفية الصغيرة) يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في تنفيذ استراتيجية إنمائية تركز على خلق فرص العمل وتحسين الدخل الريفي، والتوسع في الترويج لسلع الاحتياجات الأساسية، إلخ. لذلك ليس من المستغرب أن هذه الدول وكذلك وكالات المعونة الدولية قد وسعت مساعداتها لهذا القطاع. على سبيل المثال، تقدم منظمة العمل الدولية مجموعة متنوعة من خدمات الخبراء لتطوير الحرف اليدوية بناءً على طلب مباشر من مختلف الحكومات. كما أطلقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشاريع المساعدة الفنية لصالح مؤسسات المناطق الريفية الصغيرة التي تشغل أقل من عشرة عمال وتستخدم في الغالب يد عاملة كثيفة. كما أصبح البنك الدولي على دراية بالحاجة الملحة لتركيز الانتباه على تعزيز أنشطة التصنيع الريفية غير الزراعية. ومن المعتقد أن مثل هذا الجهد سيساعد على توسيع نطاق المساعدة الترويجية التي تشتد الحاجة إليها لتشمل وحدات الإنتاج الصغيرة، وبالتالي خلق فرص العمل وتوليد الدخل في معظم البلدان النامية.

وما زالت الدراسات والابحاث (Yang, 2018)[3] تؤكد على الدور الحيوي الذي يلعبه قطاع الحرف اليدوية في توليد الدخل وفرص العمل، ويتم الاعتراف به في جميع أنحاء العالم كأداة للحد من الفقر (Abisuga-Oyekunle & Fillis, 2017)[4]. إنه وسيلة للحفاظ على التقاليد الثقافية والفنية وتعزيزها، مثل التقنيات والمهارات المختلفة للحرف التقليدية التي تنتقل من جيل إلى جيل. وبالنسبة للعديد من البلدان، يتم الاحتفاظ بالتراث الثقافي الفريد الهام في الحرف اليدوية الخاصة بهم. كما أبرزت منظمة السياحة العالمية (2008) الإمكانات التجارية الهائلة للحرف اليدوية المساهمة بشكل كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر في المجتمعات المحلية؛ وخلق فرص عمل ودخل كبيرة للناس، مثل الشباب وغيرهم من شرائح المجتمع المحرومة.

تعتبر الصناعة التقليدية أحد الأدوات الرئيسة لمحاربة الفقر. ويتم اعتبار نشاطات الصناعة التقليدية ضمن الأنشطة المدرة للدخل كالعمالة غير الزراعية والصناعات الصغيرة ونشاطات القطاع غير الرسمي. يمكن تعريف الأنشطة المدرة للدخل على أنها أي أنشطة يمكن أن تدر دخلاً نقديًا أو عينيا. حسب (ILO, 1998)[5] يمكن أن يشير توليد الدخل (income generation) ، كمصطلح جامع، إلى الأنشطة الزراعية (المحاصيل والثروة الحيوانية) التي تؤدي إلى البيع أو المقايضة، والأنشطة غير الزراعية التي تنطوي على مهارة إنتاج تؤدي إلى منتج للبيع أو المقايضة، منتجات الغابات الخشبية التي يتم جمعها من الغابات (عادة بدون زراعة) وبيعها أو مقايضتها، وأنشطة المعالجة التي تأخذ مادة خام زراعية (قطن ، فاكهة) ، منتج حرجي (دواء أو أصباغ طبيعية) أو منتج (نسيج) ثم تحوله الى عنصر يوفر للمشاركين دخلًا ذا قيمة مضافة، وجمع الأسماك أو تربيتها للبيع أو المقايضة ، وصناعات الخدمات مثل التجارة ، والفنادق والمطاعم ، والحلاقين ، والميكانيكا وإصلاح الراديو / التلفزيون ، وأنشطة دعم صناعة السياحة مثل الرحلات، والترويج للحياة البرية النباتات والحيوانات والمنتجعات والأنشطة الأخرى التي تلبي مجموعة من الاهتمامات السياحية.

وتقسم الادبيات الاقتصادية الأنشطة المدرة للدخل الى أنشطة زراعية وغير زراعية (Carletto and all, 2007)[6]. لذلك من المفيد، عند التفكير في التنمية الريفية، التفكير في النطاق الكامل للأنشطة الريفية المدرة للدخل (RIGA)، الزراعية وغير الزراعية، التي تقوم بها الأسر الريفية. وهذا يمكن أن يسمح بفهم العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تتم في الفضاء الريفي، وآثارها على النمو الاقتصادي والحد من الفقر. يمكن أن تندرج العديد من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية تحت عنوان المؤسسات الصغيرة. عادةً ما تُصنف الأنشطة الصغيرة في قطاع الصناعة التقليدية على أنها نشاطات تحويل صغيرة الحجم، لأنها مرتبطة بمعالجة أو تغيير الشكل المادي للمواد الخام من أجل إنتاج منتجات معينة.

ومما يثيره التعريف تقديره للأنشطة الحرفية غير الرسمية في تحقيق التنمية. رغم أن القطاع غير الرسمي كان مرتبطًا في كثير من الأحيان بالأنشطة الحضرية، لكن عندما يتم فحصه في المناطق الريفية، تم تصور القطاع غير الرسمي على أنه أنشطة غير زراعية. في معظم الأدبيات، يتم تعريف القطاع غير الرسمي على أنها مؤسسات أو افراد يعملون خارج الاقتصاد الرسمي، أي غير مسجلة لدى الحكومة، وغير منظمة وغير محمية بموجب أي قوانين تتعلق بالحد الأدنى للأجور أو الضمان الاجتماعي أو السلامة.

عند النظر إلى القطاع الحرفي بأكمله، قد يجادل المرء بأن وحدات الإنتاج الحرفي الرسمية تتناسب مع القطاع الرسمي وأن المنتجين الفرديين غير الرسميين التقليديين يلائمون القطاع غير الرسمي، وبالتالي ينقسم القطاع الحرفي إلى قسمين. ينبغي الحذر من التعامل مع الانشطة الحرفية غير المصرح بها كأنشطة غير رسمية بصفة تلقائية لاسيما ان كانت تمارس في الوسط الريفي او في المنازل في المناطق الحضرية. فالكثير من هذه الانشطة انما يهدف اصحابها الى تحقيق مداخيل تقيهم الفقر والحاجة، وليس ضمن نشاطهم الانتاج الموسع او تراكم الارباح. يمكن للقطاع غير الرسمي توفير رأس المال الاجتماعي وتعزيز الاقتصادات المحلية وخلق فرص العمل وتوفير التحول الاقتصادي المطلوب نحو مستقبل مستدام. ويمكن لها ان اطرت ان تطلق عملية التحول عن المجتمع الذي يهيمن عليه المسار الاقتصادي الفردي (Ruzek, 2015)[7].

ترجع بعض أنشطة القطاع غير الرسمي وبعض أنشطة الإنتاج الحرفي إلى عيوب في سوق القطاع الرسمي، ولكن ليس كلها. في المقابل، لا يهتم بعض منتجي الحرف التقليدية بالحصول على وظائف في القطاع الرسمي، ويفضلون بدلاً من ذلك المرونة المتأصلة في العمل لأنفسهم في الإنتاج الحرفي على نطاق صغير، مما قد يساعد على تعظيم الموارد على مستوى صنع القرار في الأسرة. وحين تستمر فئة من الحرفيين "غير الرسميين" في العمل فليس من مصلحة القطاع الرسمي القضاء على هذه المنافسة غير الرسمية لأن هناك" تسرب رأس المال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال شراء المدخلات أو تزويده بها. وجود هؤلاء المنتجين غير الرسميين هو وسيلة للدخول إلى أطراف بعض الاسواق "لأن" شركات القطاع الرسمي ليست في وضع يؤهلها لاختراق هذا الاسواق بشكل مباشر.

وتمثل قوة الصناعة التقليدية في خلق مناصب الشغل الية استراتيجية في خفض معدلات الفقر وتحقيق التنمية. اليوم، يمكن افتراض أن صناعة الحرف اليدوية تساهم في عملية التنمية بما في ذلك الحد من البطالة والعمالة الناقصة والفقر، بسبب طبيعتها كثيفة العمالة. وكان تطوير الصناعات الصغيرة، بما في ذلك إنتاج الحرف اليدوية، إحدى الاستراتيجيات لمعالجة هذه المشاكل. وكشفت أبحاث كثيرة عن إمكانات تطوير الصناعات اليدوية كمصدر للرزق وكوسيلة للتنمية المستدامة (Oyekunle and Muchie, 2020)[8]. وفقا لفيرو واخرون (Ferraro and all, 2011)[9]، ترتبط كل من الحرف والتنمية المستدامة ارتباطًا وثيقًا بالطريقة التي ينشئ بها البشر الحياة ويفسرونها بها؛ مع الثقافة والعلاقات الاجتماعية؛ مع استخدام المواد الطبيعية والعلاقة معها؛ ومع سبل العيش وفرص اقتصادية أوسع. إذا تم تنظيمه والتركيز عليه بشكل صحيح، يمكن لقطاع الحرف اليدوية أن يخلق العديد من الوظائف في غضون فترة قصيرة. ولا يمكن تصور إطلاق هذه الطاقة الكامنة الا من خلال تطوير قدرات القطاع، ولعل اهم القنوات الداعمة لخلق فرص العمل تطوير روح المقاولة او ريادة الاعمال. يعتبر نشاط ريادة الأعمال أمرًا حاسمًا للاقتصادات النامية بسبب القضايا الاجتماعية والاقتصادية المهمة للسيطرة على الفقر. ريادة الأعمال مهمة للنمو الاقتصادي للقطاع الخاص، وبالتالي، فإن نتائجها فيما يتعلق بالنجاح الاقتصادي تتركز بشكل كبير على حل القضايا التي تعيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للشعوب.

ولكن لماذا التركيز على المشاريع الصغيرة للحرف اليدوية كمحفز للتشغيل؟ تؤكد تجارب دولية متعددة (Oyekunle & Fillis, 2017)[10] أن قطاعات الحرف اليدوية توفر خيارًا مثاليًا للتشغيل، وأنها مصدر مستدام للدخل والعمالة، خاصة في المناطق الريفية. في البرازيل يعمل 21.8٪ من السكان العاملين في المناطق الريفية في الصناعات الريفية كوسيلة أساسية للتشغيل. أيضًا، في الهند، خلق القطاع فرص عمل لملايين الهنود الذين يُنظر إليهم على أنهم "حرفيون"، وتعتمد سبل عيشهم ودخلهم على بيع منتجات الحرف اليدوية، مما يجعله ثاني أكبر وسيلة للتشغيل في البلاد.

وتعمل الصناعة التقليدية على دعم الانشطة الفلاحية

لقد كانت العلاقة بين الصناعة التقليدية والقطاع الزراعي علاقة منطقية (common-sense). يؤكد (Rastoin, 2016)[11] أن توفير الغذاء كان الوظيفة الحيوية واليومية والدائمة والعالمية التي وحدت أقدم صناعة في العالم- الصناعة التقليدية.

في كثير من الأحيان، تتدخل العديد من الأنشطة الحرفية ضمن سلسلة قيم النشاط الفلاحي للتحويل أو التعبئة والتوزيع. حين يمثل السعر المنخفض للمنتجات الفلاحية الخام تحديا للمزارعين الصغار، قد تصبح نشاطات التحويل الحرفية ضرورية للغاية لمكافأة الوقت والجهد (Cuddeford, 2014)[12].

في العائلات الممارسة للنشاطات الفلاحية التي يكون الدخل من الزراعة منخفضًا، لا غنى عن الدخل من الحرف اليدوية. تظهر الأبحاث بين المزارعين في تايلاند أن الخوص يوفر 32 ٪ من دخل الأسرة وتحويل القطن 35 ٪. يعتبر الدخل الحرفي وسادة جيدة لتقلبات الأرباح الزراعية. نظرًا لأن دخل المزرعة موسمي للغاية، فإن العائلات تعاني عادة من عدة أشهر من العجز تليها فترات من الفائض النقدي. يجد الكثير من صغار المزارعين صعوبة في تنسيق الدخل مع الإنفاق ويلجؤون إلى الاقتراض من مقرضي الأموال بأسعار فائدة مرتفعة. يتم تخفيف متلازمة الاحتفال أو المجاعة بشكل كبير من خلال الدخل من مصادر غير زراعية مثل الحرف.

يتوقع (Rastoin, 2016) أن التجزئة المتزايدة للمنتجات، ولا سيما عن طريق العلامات (المنشأ، والعضوية، والأخلاقية)، سيوفر فرصًا أكبر لمؤسسات الأغذية الزراعية الإقليمية، والتي قد تتخذ شكل "إعادة اكتساب" للسوق الداخلية.

كما تتبادل الصناعة التقليدية المنافع الاقتصادية مع قطاعي السياحة والثقافة.

يعتبر فحص الصلة بين الحرف والسياحة أمرًا مهمًا بسبب مساهمة السياحة في الاقتصاد ككل وفي القطاع الحرفي خصوصا، وبسبب قدرة القطاع الحرفي على تعزيز السياحة. في هذا السياق، يعتبر (Willard and All, 2017)[13] النطاق الواسع للمنتجات والخدمات التي يولدها الاقتصاد الحرفي الإبداعي سببا لوجود علاقة دائمة ومهمة بين الصناعة التقليدية وقطاع السياحة، حيث يعمل هذا الأخير إما كسوق للسلع والخدمات الحرفية التقليدية، أو يستخدم هذه المنتجات لتحقيق تعزيز أو تنويع عروض المنتجات السياحية. تلعب الصناعة التقليدية دورًا مهمًا في اقتناء الهدايا والتذكارات، وبالتالي يوسع نطاق تجربة الزائر مكانيًا وزمنيا.

عموما، أن تحفز السياحة الأنشطة الحرفية بثلاث طرق:

- يشتري السائحون منتجات الحرف اليدوية مباشرة من المنتجين.
- يشتري أصحاب محلات الحرف اليدوية ومنظمي الرحلات الحرف اليدوية من المنتجين لإعادة بيعها للسياح.
- الفنادق والنزل تشتري الحرف للزينة والاستخدام.

بينما يفيد قطاع الحرف اليدوية السياحة من خلال:

- توسيع القاعدة السياحية التي تعتمد بشكل شبه حصري على الحياة الطبيعية.
- توفير منتجات للاستهلاك السياحي.
- زيادة الترويج لمختلف المناطق كمكان جذاب وممتع للسائحين لزيارته.

وترتبط الصناعة التقليدية والسياحة والثقافة بالعديد من الصلات القوية والمتعددة، والتي يمكن أن تكون أداة لتسليع الثقافة. تعد الثقافة المحلية بأشكالها وتعبيراتها التي لا تعد ولا تحصى عنصرًا مهمًا في تفرد الوجهة وجاذبيتها؛ اذ غالبًا ما تميز الثقافة وجهة عن أخرى، وبالتالي تساهم في القدرة التنافسية للوجهة. وتزداد أهمية هذا التمايز بالنسبة للوجهات التي تسعى إلى الحفاظ على حصتها في السوق وتنميتها، نظرا لزيادة المنافسة على مستوى العالم، فضلا عن تغير الشركاء المستهلكين الذين يؤثرون على العرض والطلب على السياحة. من بين التعبيرات الثقافية الأكثر

مباشرة وملموسة هي الموروثات المحلية مثل الفنون والحرف والموسيقى والرقص والمطبخ والتي غالبًا ما تكون خاصة ببلد أو مجتمع أو مجموعة اجتماعية معينة.

على سبيل المثال، تلاحظ ACS (2017) أن الحرف كعنصر من عناصر الاقتصاد الإبداعي توفر وسيلة مباشرة لأشكال التعبير الثقافي التي غالبًا ما تكون فريدة من نوعها لبلد أو منطقة أو مجتمع، حيث تستحضر هذه المنتجات جوانب من التاريخ والتقاليد المحلية. وبهذه الطريقة، توفر أشكال التعبير الثقافي من خلال الفن والحرف رابطًا مباشرًا للمنتج والخبرة السياحية التي قد تتولد من مناطق سياحية مختلفة، ولديها القدرة على تحفيز تكرار الزيارات من قبل السياح (Willard and All, 2017).

عادةً ما تقدم مجموعة واسعة من رواد الأعمال في المجال الحرفي منتجات في شكل مفروشات، وصابون، ومأكولات شهية محلية، وخدمات كفنانين ثقافيين ومنتجين وبائعين حرفيين، لقطاعات السياحة المتنوعة، وبالتالي تعزيز المداخيل وتوزيع الإيرادات من قطاع السياحة.

2. الدور الاقتصادي للصناعة التقليدية في الجزائر

يعد قطاع الصناعة التقليدية والحرف أحد القطاعات الناشئة التي تلعب دورًا مهمًا للغاية في التنمية الاقتصادية في الجزائر يتمتع القطاع الحرفي بالجزائر بفرص كبيرة في النمو الاقتصادي والتنمية، حيث يمكن لكل فرد وبمهارات غير عالية القيام بأشياء إبداعية منتجة. لذلك فإن هذه المداخلة هي محاولة للنظر في الفرص الناشئة للنمو من خلال هذا القطاع، وما هي التدابير التي يمكن اتخاذها للاستفادة من النمو غير المستغل في هذا القطاع.

الصناعة التقليدية أو الحرف اليدوية مصطلح يشمل مجموعة واسعة من المصنوعات اليدوية. يوصف بأنه جزء من النشاط الاقتصادي الذي يتميز بسمات معينة مثل الاعتماد على الموارد والمهارات المحلية المتاحة، وملكية الأسرة، والعمليات الإنتاجية الصغيرة، وكثافة العمالة، والتكنولوجيا التقليدية، أكثر المهارات المكتسبة بشكل عام عن طريق التمهين او بمراكز التكوين.

تحدد مدونة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف الأنشطة التي يمكن ممارستها حرفيا، وعددها 339 نشاط مقسمة الى ثلاثة مجالات الصناعة التقليدية والفنية وحرف انتاج المواد، والحرف الخدمية والى 24 قطاع. تمثل الصناعة التقليدية والفنية المجال التراثي المرتبط بالثقافة والهوية والاصالة، في حين يعتبر المجالان الإنتاجي والخدمي الجزء النفعي والمستحدث من الأنشطة الحرفية. التجارة في الحرف اليدوية ليست في الأساس تجارة في "الثقافة" رغم ان ما يتاجر به يأخذ تسمية الهدايا والديكور، ولكنها تجارة في احتياجات وأذواق الناس العاديين الناتجة عن الحرف النفعية.

منتجات أو أصناف الحرف اليدوية هي تلك التي يتم إنتاجها إما عن طريق استخدام اليدين أو بمساعدة نوع من الأدوات. إنه شكل عملي وفني يتطلب الكثير من العمل اليدوي وتدخل أقل من الآلات. في لغة الاعمال، يرتبط مفهوم الصناعة التقليدية والحرف بالمهارة، على اساس انها عمل فردي مما يمنحها قيمة أكبر ليس من حيث المال ولكن من حيث مقدار الطاقة والقوة العقلية واستخدام اليدين. تعتمد الصناعة التقليدية بشكل أكبر على مقدار مساهمة الشخص الذي يجعل المادة الخام تأخذ شكل منتج نهائي مع استخدام ضئيل للأدوات أو الآلات. يمكن أن تكون هذه المنتجات نفعية، وجمالية، وفنية، وإبداعية، وثقافيًة، وزخرفيًة، ووظيفيًة، وتقليديًا، وذات رمزية دينية واجتماعية وذات مغزى.

لقد ساهم هذا الشكل من الانتاج فيما سبق في تزويد الساكنة بما يحتاجونه من سلع وخدمات، وتبرز الحاجة الملحة الى تطويره في الحاضر والمستقبل لفائدة الاجيال القادمة. يمكن لقطاع الصناعة التقليدية ان يساهم في النمو الشامل، الذي لا يتعلق بالإعانات، فله القدرة على خلق فرص مستدامة. ومن ثم، من أجل ترك بصمة مع نمو شامل، فإن الحكومة بحاجة إلى العمل ليس فقط على القطاع المنظم ولكن أيضًا في حاجة إلى تركيز جهدها على القطاع غير المنظم حيث يوجد عدد كبير من النشاطات الحرفية.

لقد اولت السلطات العمومية الاهمية الكبيرة لتطوير الصناعة التقليدية والحرف لعدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية. نطرح فيما يلي اهم القدرات الاقتصادية التي يتمتع بها قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر:

1. انشاء الانشطة، او انشاء المؤسسات المصغرة الحرفية:

يعد ظهور المقاولة وريادة الأعمال وتطورها ظاهرة مهمة في الاقتصادات المعاصرة. لطالما تم الاعتراف بها على أنها القوة الدافعة الرئيسية لاقتصادات السوق المتقدمة بالإضافة إلى كونها مكونًا مهمًا للتنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر.

في بعض البلدان، كما في الجزائر، يُنظر إلى تنمية المقاولة وريادة الأعمال على أنها وسيلة لتعزيز التشغيل الذاتي باعتباره العلاج الشافي ليس فقط للبطالة المزمنة بين الشباب المتعلم ولكن أيضًا للحفاظ على التنمية الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية للصناعات في عصر العولمة والتحرير.

ويعتبر القطاع الحرفي مشتلة للمقاولة وريادة الاعمال. تتميز الانشطة الحرفية بسهولة وبساطة متطلّبات إنشاء مشروع حرفي ولا تحتاج إلا الى قدر متاح من راس المال مقابل تطلبها لمهارات يدوية ظاهرة. ويعطي الانفراد للمقاول الحرفي الحرية الكاملة لإدارة مشروعه دون قيود الشركاء أو هيئات ادارية للشركات، كما أن نجاح وبقاء المؤسسة الحرفية مرتبط ارتباطا وثيقا بشخصية وخصائص الحرفي الذي يهتم شخصيا بكل شؤون العمل ذات الصلة بمهنته. ويسهل انتشار حرف الصناعة التقليدية في الأوساط الريفية والحضرية كما في المدن الصغرى.

يبلغ عدد الحرفيين الممارسين للأنشطة الحرفية (ديسمبر 2021) حوالي 430 ألف حرفي، وهم يتزايدون سنويا بقرابة 25 ألف حرفي. تعتبر الجزائر العاصمة الحاضرة الاولى للنشاط الحرفي بما يقارب 25 ألف حرفي، يليها كل من قسنطينة (20 ألف حرفي) وسطيف (18 ألف حرفي) ثم تيزي وزو (16 ألف حرفي).

2. تطوير العمل الحرفي النسوي:

حاليا، تعتبر النساء كرائدات أعمال ناجحات من خلال رغبتهن القوية وصفاتهن وقدراتهن على تنمية اقتصادية قوية. ومن المعترف به أيضًا أن المقاولتية النسوية مصدر لزيادة التنوع في ريادة الأعمال في مجموعة من السياقات الاقتصادية؛ وتوفر الصناعة التقليدية مجالا خصبا للمقاولة النسوية حصوصا إذا حظيت بدعم الأسرة، والثقة بالنفس والتحفيز، والمخاطرة، والحصول على مهارات العمل. ولذلك عملت السياسات الحكومية على التأثير في هذه الجوانب لتمكين النساء من الوصول إلى التمويل والثقافة والتنظيم.

يبلغ عدد الحرفيات اللواتي انشان نشاطا حرفيا ما يفوق 135 ألف حرفية، أي أن النساء الحرفيات تشكلن 31.3% من مجموع الحرفيين الناشطين. وتتركز معظم النشاطات النسوية في مجال الصناعة التقليدية والفنية بعدد يفوق 97 ألف حرفية أي بنسبة تقارب 96.3%.

ويتحسن حضور المرأة الحرفية بشكل ملحوظ مع مرور الزمن وتعمق الاجراءات التحفيزية الحكومية، حيث تقارن المعطيات السابقة بعدد الحرفيات سنة 2010 حيث لم يكن يتجاوز 28 ألف حرفية بنسبة لم تتجاوز 19.7 بالمائة من مجموع الحرفيين. وفي سياق المقارنة ايضا مع سنة 2010، لم يكن يتجاوز عدد الحرفيات في مجال الصناعة التقليدية والفنية 10 الاف حرفية وبنسبة 38 بالمائة.

3. توليد مناصب الشغل:

وفقًا للكثير من المعطيات المتوفرة، مثلت ريادة الأعمال "محركًا قويًا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، فهي تخلق مؤسسات ووظائف جديدة، وتفتح أسواقًا جديدة، وتنمي مهارات وقدرات جديدة. المعطيات نفسها تبرز أيضا أن الابتكار والقدرة التنافسية للاقتصادات يتم تعزيزها من خلال نشاط ريادة الأعمال.

يبلغ عدد مناصب الشغل التي انشاها الحرفيون أكثر من 1.1 مليون منصب شغل. ويوفر القطاع مناصب الشغل في الوسط الحضري بنسبة 67 بالمائة وفي الوسط الريفي بنسبة 24 بالمائة. وتبلغ قدرة الصناعة التقليدية على انشاء مناصب الشغل بما يصل الى 65 ألف منصب سنويا. وشهدت الأشهر الأخيرة من سنة 2021 ارتفاعا في الانشاء السنوي لمناصب الشغل تجاوز 80 ألف منصب.

على سبيل المقارنة، يمثل التشغيل في الصناعة التقليدية والحرف 8.5 بالمائة من مجموع التشغيل الكلي حسب احصائيات التشغيل المتوفرة لسنة 2019 (يقدر عدد العاملين بـ 11.281.000 عامل). وهذه النسبة مرشحة للارتفاع خلال السنوات القادمة، ويمكن ان تصل حسب تقديراتنا الى 12 بالمائة افاق 2025.

4. توفير مناصب التمهين:

التمهين رهان بالنسبة للحرفيين، على الرغم من أن بعضهم لا يستوعب اهميته للنشاط الحرفي. توظيف المتمهنين، فرصة للنشاط الحرفي، على اساس ان التمهين فرصة لتدريب عمال جدد عن طريق نقل المعرفة المحددة بسهولة. إذا كان التمهين هو الاستجابة الصحيحة لتعلم حرفة فانه ايضا الاسلوب الامثل للحصول على عمال فعالين. ويشكل التمهين قاعدة خلفية للتكوين المقاولاتي، فمن خلال احتكاك المتمهنين بالحرفيين يتعلمون التحكم في مختلف مهارات التقاول الحرفي. ومن ثم فالتمهين وبعده الاشتغال كعمال لدى الحرفيين هو اكساب لهذه الفئة لمهارات خلق المؤسسات الحرفية.

يتمتع قطاع الصناعة التقليدية بقدرات معتبرة في مجال التمهين، اذ افادت دراسة سابقة انجزها القطاع سنة 2010 ان قرابة 42 بالمائة من الحرفيين يشغلون متمهنين عدة مرات طيلة مسارهم المهني. كما يقدم تحليل الصعوبات التي يواجهها الحرفيون الجزائريون صعوبة حصول الكثير منهم على متمهنين رغم حاجتهم الماسة إليهم تحضيرا لليد العاملة الماهرة التي يرغبون في تشغيلها وهم مستعدون لذلك. في الواقع، بينما يبحث حوالي 11٪ من السكان عن عمل، فإن النشاط الحرفي يكافح من أجل التشغيل. بتطبيق نسبة 42 بالمائة من الحرفيين على عدد الحرفيين الممارسين فعليا البالغ 430 ألف حرفي، يمكن ان نقدر القدرة الفعلية للتمهين في قطاع الصناعة التقليدية بما يفوق 172 ألف متمهن، ويمكن ان يتضاعف هذا العدد باحتساب متمهنين لكل حرفي مستقبل. بمعنى ان التمهين في الحرف التقليدية بإمكانه امتصاص قرابة ثلث (34 بالمائة) اعداد البطالين وتحضيرهم لسوق العمل او العمل الذاتي.

5. توفير السلع والخدمات للمجتمع

الكثير من منتجات الصناعة التقليدية والخدمات التي يقدمها الحرفيون تتوجه للمستهلكين مباشرة. فالصناعة التقليدية توفر المأكل والملبس والمسكن، وتقدم خدمات اخرى متعلقة بنظافة الافراد وزينتهم. كما تقدم خدمات رفاهية المجتمع في مساكنهم سواء في التزيين الداخلي والخارجي او القيام بأعمال التصليح. وتدخل بعض النشاطات الحرفية في ترميم المنشآت التراثية والتاريخية التي تربط حاضر المجتمع بماضيه.

ولذلك، تشكل نشاطات الصناعة التقليدية استجابة سريعة وفورية للتحديات التي تواجه الاسر الفقيرة سواء في الارياف والمدن. فهي تساهم في حل أهم المشاكل المعيشية كانخفاض المستوى المعيشي للأسر. وهي بذلك تعالج الكثير من مظاهر ضعف الدخل كانتشار البطالة وضعف الدخل وعدم استقراره وزيادة أعداد المعولين، وما يخلفه من سوء التغذية وتخلف المستوى الصحي للأسرة وتدنى المستوى التعليمي.

كما تمكن الممارسة المستديمة لنشاطات الصناعة التقليدية من تنمية الوعي للمرأة الريفية بجوانبه المختلفة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوافق مع بيئتها الاجتماعية والاقتصادية. وتنمية وعى المرأة الاقتصادي هو إدراك المرأة لكيفية رفع مستوى الأسرة المعيشي عن طريق زيادة دخلها من خلال تحسين استغلال موارد الأسرة المتاحة والقيام ببعض الصناعات المنزلية والاستفادة منها ماديا ومعنويا.

6. توفير السلع والخدمات للاقتصاد الوطني

تثمن الصناعة التقليدية الافراد المشتغلين بها وهم يثمنون كل البيئة الاقتصادية المحيطة بهم. تعقد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف روابط أمامية وخلفية مع مختلف القطاعات الاقتصادية. أكثر علاقات المنبع للصناعة التقليدية قائمة مع قطاع الفلاحة، حيث يستخدم الحرفيون المواد الأولية الزراعية لتحويلها لإنتاج العديد من المواد الغذائية كالحبوب والعصائر والمعاجن والزيوت. كما يوفر نشاط تربية الحيوانات مواد أولية خام للصناعات النسيجية من مختلف أنواع الصوف والوبر، وصناعة الاجبان انطلاقا من حليب الحيوانات. وتوفر الغابات مجالا لنشاط الحرفيين اما لاستغلال الحطب والاخشاب، او استغلال الفلين، او النباتات ذات الاستعمال الطبي.

وللصناعة التقليدية أيضا صلة وطيدة مع الصناعة، فالعديد من النشاطات الحرفية تستخدم المواد الأولية الصناعية لاسيما الاستخراجية منها. وأشهر هذه المواد الط ين المستعمل في الفخار، والنحاس للصناعة النحاسية، والذهب والفضة لصناعة الحلي والمجوهرات.

وتنسج الصناعة التقليدية روابط خلفية (المصب) مع جميع القطاعات الاقتصادية خصوصا في مجال الصيانة والتصليح. يوفر الحرفيون خدمات التصليح لتجهيزات المصانع بمستويات متعاقبة، صيانة دورية وقائية او تصحيحية للأعطال. وتجد المنتجات الحرفية سوقا مزدهرة في قطاع البناء الذي يستخدم الكثير من المنتجات الحرفية كالنجارة، الحدادة، الجبس...كما يمكن للحرفيين ان يكونوا موردين للقطاع الحرفي سواء بتوفير بعض المواد الأولية (الأسمدة الطبيعية المعالجة من البقايا النباتية والحيوانية) او من خلال نشاطات الصيانة والتصليح للتجهيزات الميكانيكية التي يستخدمها القطاع الفلاحي.

ويضاف الى ذلك، انه حين تسهم الصناعة التقليدية في استقرار ساكنة الريف بمناطقهم، تصبح عامل جذب واستقطاب مميز للسواح. وقد يؤدي تعزيز هذا الرابط إلى زيادة تثمين الأصول الثقافية والإبداعية، وتوسيع نطاق انتشار للمنتجات الحرفية، وتحسين شامل لصورة الاقليم السياحية.

7. تصدير منتجات الصناعة التقليدية:

كثيرا ما تتردد فكرة أن الصناعة التقليدية الجزائرية تكتنز قدرات تصديرية معتبرة. ويبدو ان قطاع الصناعة التقليدية هو المسؤول عن زرع مثل هذه الفكرة. وكثيرا ما يدعم بعض الخبراء هذه المقولة سواء بالإشارة الى الإمكانات التصديرية الفعلية التي كان يتمتع بها القطاع سنوات السبعينات من القرن العشرين، او بمقارنة وضعية حرفنا البدوية بما تفعله الصناعة التقليدية لدى الجارين الشرقي والغربي (تونس والمغرب). وقد زاد تعمق هذه الفكرة مع ما شهدته الصناعة التقليدية الجزائرية في عشرات الصالونات الدولية التي شاركت فيها غرف الصناعة التقليدية والحرف والحرفيين، حيث يكون الاقبال كبيرا والاعجاب عاليا والثناء متعددا.

تسعى الدولة جاهدة لتشكيل قوة تصديرية لنشاطات الصناعة التقليدية، سواء من خلال عمليات تحسين جودة المنتجات أو تطوير روح المقاولة لدى الحرفيين للرفع من قدراتهم على التعامل مع الأسواق، أو الدعم المباشر للعمليات الترويجية لتصدير منتجات الصناعة التقليدية بالمعارض الخارجية.

لا توجد معلومات حول صادرات منتجات الصناعة التقليدية. بالرغم من ادماج أكثر من 100 تعريفة جمركية خاصة بمنتجات الصناعة التقليدية في التعرفة الجمركية سنة 2016، الا ان الاحصائيات تتأخر في الصدور لحد الان. يبدو أن المصالح المختصة منشغلة بمراقبة حركة التجارة بالنسبة للمنتجات ذات الأهمية على الميزان التجاري. وربما اجرت الأجهزة المعنية تجميعا لصادرات منتجات الصناعة التقليدية فوجدت انها ارقام غير ذات قيمة، أمر محتمل. لكن مهما كان وضع صادرات الصناعة التقليدية هامشيا، فان انتاج هذه الاحصائيات سنويا، يمكن ان يحفز القطاع في البحث عن الأسباب الفعلية وراء هذه الوضعية.

8. تنشيط القطاع السياحي:

لقد نمت الصناعة التقليدية الجزائرية، الى حد ما، بمعزل عن السياحة الاستقبالية الخارجية. وقد طور الحرفيون الجزائريون صناعاتهم التقليدية بما يخدم المجتمع والاقتصاد المحليين. وقد تكون هذه الصناعات التقليدية محل اعجاب السائحين الأجانب على قلتهم، ومحل اقبال السائح الجزائري الذي بدأ يطور سلوك السياحة الداخلية.

يعكس اقتناء منتجات الصناعة التقليدية محاولة السائح استدامة تجربته السياحية في مختلف المناطق. تخلق التجربة شعورا عاطفيا للسائح. ومن المناسب عند انتهاء السفر أن يقتني السائح منتجا ذو حمولة ثقافية لإشباع نطاق مشاعرهم البصرية. تعمل الذكريات كدليل مادي: عند عودتهم، يظهرها السائحون ويعلقون عليها؛ يذهب البعض إلى حد إنشاء نوع من المتاحف الخاصة الصغيرة.

استغلالا لهذه الرغبة السياحية، أنشأ قطاع الصناعة التقليدية هياكل موزعة على مختلف ولايات الوطن مثل دور الصناعة التقليدية ومراكز الصناعة التقليدية. تعمل هذه الهياكل كسوق دائمة لمنتجات الصناعة التقليدية، حيث

يمكن للسائح والزائر من تجربة التسوق مع الحرفيين المنتجين مباشرة. وتندرج هذه العملية واسعة النطاق، التي تستهدف توفير الحرف اليدوية للجميع، في إطار الجهود التي تبذلها الوزارة لدعم الجهات الفاعلة في الحرف وتطوير نشاطها، وتهدف إلى تسويق منتجات الحرف اليدوية من خلال تمكينها من المنظورية الدائمة والمتميزة.

لقد أصبح مركز تثمين المهارات المحلية بمسعد مزارا سياحيا لمختلف الفاعلين في السياحة وللمهتمين بصناعة القشابية والبرنوس. يشهد المركز مجيء الكثير من التجار الذين يشترون المنتجات المصنوعة مباشرة من الحرفيين العاملين في المركز. ولذا، فدور المركز ليس مهم في مساعدة الحرفيين فقط، ولكن الأهم أنه يساعد في الحفاظ على تراث المنطقة من الاندثار. ويعرف المركز تنظيم العديد من المعارض والتظاهرات الترويجية لمنتجات البرنوس والقشابية سواء بمبادرة من الغرفة القائمة عليه او بمشاركة جمعيات محلية ذات صبغة ثقافية وسياحية. أما دار الصناعة التقليدية بتامنغست فقد أصبحت مزارا سياحيا بامتياز. تحتضن الدار العديد من ورشات الحرفيين يعرضون منتجاتهم على مدار أيام السنة. وتحتضن فعاليات المعارض الحرفية، وقد شهدت تنظيم أكثر من 20 طبعة من الصالون الوطني للصناعة التقليدية الصحراوية.

ويتنامى، ولو على حياء، توجه بين بعض المستثمرين السياحيين على تمييز مؤسساتهم الفندقية بمنتجات الصناعة التقليدية. ويزيد هذا التوجه في الولايات الجنوبية خصوصا بولاية تامنغست وجانت وتيميمون وغرداية، حيث تعرف الاقامات الصحراوية انتشارا. بالإضافة الى استعمال مواد البناء المحلية في انشاء الاقامات، تشهد هذه الاستثمارات السياحية استخدام منتجات الصناعة التقليدية بشكل أكثر بروزا في التجهيز.

يجد الحرفيون في تخصصات مرتبطة بالنشاط الفندقي صعوبات صادة في استعمال الفندقيين لمنتجاتهم التقليدية. يمكن للفخارين ان يزودوا الفنادق بمنتجات المطابخ، ويمكن لمحضري الحلويات والمعاجن والاكلات التقليدية توفير هذه المنتجات بصفة مستمرة. كما يمكن لحرفيي النسيج والخياطة توفير منتجات يمكن استعمالها في الفنادق. لكن الدلائل قليلة على وجود هذا الترابط بين الحرفيين والفندقيين.

ان اندماج الصناعة التقليدية في الاستثمار السياحي يبقى مسارا طويلا. فالتكلفة المرتفعة للمنتجات الحرفية وقصور الوعي لدى أصحاب المشروعات الاستثمارية في المجال بطبيعة الناس وثقافتهم الفرعية بكل مضامينها المختلفة عند التخطيط للمشروعات السياحية، يستبعد التمييز عن طريق تبني انماط اقامة تقليدية.

3. تحليل الآثار المترتبة على أهمية الحرف اليدوية

لم يتم استغلال الفرص الاقتصادية في قطاع الحرف اليدوية في الجزائر بشكل كامل للحد من الفقر وخلق فرص العمل ومصدر رزق للمواطنين العاديين الذين يعيشون بشكل خاص في المناطق الريفية وحتى في المدن الكبيرة والصغيرة. لقد اثبت التحليل اهمية الإمكانات الاقتصادية للحرف اليدوية التي ينتجها رواد الأعمال الذين يديرون أعمالهم في مختلف المناطق.

وعلى الرغم من الدور المحتمل للمؤسسات الحرفية الصغيرة في تسريع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في الجزائر، هناك عدد كبير من الاختناقات التي تؤثر على هذه الانشطة للوصول إلى إمكاناتها الكاملة واستكشاف حدود اخرى للعمل خارج الحدود المعهودة. لا تزال هناك العديد من التحديات التي لا تزال تعيق النمو والتنمية المستدامين لممارسي الحرف اليدوية لتعزيز النمو الاقتصادي والازدهار في السوق الوطنية والسوق الدولية.

تشير العديد من الدراسات (MITD, 2016)[14] أن الكثير من الدول تعمل بشكل نشط على تطوير قطاع الحرف اليدوية، وتتخذ في ذلك التدابير الضرورية. في حين أن هذه التدابير تختلف في اشياء وتشترك في اخرى، الا أن أكبر القواسم المشتركة بينها كانت **استراتيجية مطبقة ودعم حكومي**. ومع ذلك، فإن نجاح الاستراتيجيات المستخدمة كان يعتمد إلى حد كبير على الدعم والتدخل المستمر من الحكومة، فضلا عن المساعدة المالية. لذلك، من المهم التعرض بالتحليل للإخفاقات التي تعترض التدخل الحكومي وتحديد النقائص ونقاط الضعف التي ينبغي معالجتها.

في الجزائر، على الرغم من أن الحرف اليدوية لها أهمية ثقافية وقيمة اقتصادية **للأسر الفقيرة ومتوسطة الدخل**، فقد تم إهمال الصناعة التقليدية من قبل معظم السلطات المحلية، وكثير منهم لا يعرفها ولا يعرف قدرها ومدى تشعبها في خدمة المجتمع والاقتصاد المحليين. لا تتلقى هذه الانشطة الدعم الكافي من الجماعات المحلية والمؤسسات الأخرى. ولعل أكبر الدلائل على اخفاق مختلف البرامج المطبقة، عدم قدرة هذه الصناعة على تجاوز الحدود الوطنية وعجزها عن ايجاد موقع قدم لها في السوق الدولية.

بينما تعمل الاجهزة المكلفة بتنمية الصناعة التقليدية على برامج متعددة، الا انها تواجه نوعين اساسيين من الضعف. تغيب مديريات السياحة عن الاهتمام بالقطاع الحرفي بالرغم من المهام القانونية الملقاة على عاتقها. تملك هذه المديريات مصلحة كاملة للصناعة التقليدية، الا ان عملها يقتصر في كثير من الاحيان على مهام التفتيش النمطية التي لا طائل مهما من ورائها للطريقة التي تؤدى بها. وتحاجج هذه المديريات عن هذا الوضع بغياب التمويل للبرامج التي يمكن أن تنجز. لكنها كثيرا ما تكون حاضرة في النشاطات المناسباتية ارضاء لمتطلبات السلطة المحلية، الوالي. اما غرف الصناعة التقليدية والحرف، فأكثر ما يعاب عليها ثلاثة أمور جوهرية. الاول، تقوقعها لسنوات طويلة على التعامل مع الصناعة التقليدية الحضرية لمركز الولاية وبعض المدن المجاورة، مهملين كل القدرات الموجودة في الاقاليم الاخرى لاسيما الريفية. ثم دخولها في الحلقة المفرغة للموارد، فمع تقلص اعانات الدولة نتيجة اقفال الصندوق الوطني لدعم نشاطات الصناعة التقليدية، أصبح هم الغرف تحصيل الموارد لتسديد الاجور دون الاهتمام المباشر بتنمية الصناعة الحرفية. ويضاف لذلك، اهمال قطاع الحرف رغم أنه يمثل ثلثي النسيج الحرفي.

لقد حان الوقت لإعادة التفكير في اعادة تنظيم العمل الحرفي بشكل يضمن اداء المهام التي انشأت من اجلها هياكل التأطير. لا بد من اعادة النظر في الطريقة التي تعمل بها مديريات السياحة والصناعة التقليدية في التكفل بانشغالات القطاع. ولا بد من ضبط مسار عمل غرف الصناعة التقليدية والحرف، حتى لا تبتعد عن المهام التي انشأت من اجلها ولا تغرق في دوامة تحصيل الموارد، وتمتلك القدرة على تعامل متوازن بين مختلف مناطق الاقليم الذي تغطيه. وقد عالج (بن زعرور، 2021)[15] العديد من الإشكاليات التي تعانيها الغرف ووضع خطة طريق لإصلاح أوضاعها.

يمكن أن يؤدي استغلال الفرص الاقتصادية في قطاع الحرف اليدوية في اقتصاد مختلف مناطق الوطن إلى خلق فرص عمل وسبل عيش للأشخاص العاديين الذين يعيشون في المناطق الحضرية والريفية ولديهم **مستوى منخفض من المهارات والامكانات المادية**، وعلى هذا النحو، أصبح من الحكمة استكشاف القطاعات الاقتصادية مثل الحرف اليدوية كوسيلة لتنمية الاقاليم.

يمكن أن نجادل بأن توفير الدعم المناسب الخاص بالصناعة الحرفية **للحرفيين ذوي التدريب المحدود** والذين لا يملكون الا تجهيزات بسيطة هو مطلب رئيسي للتخفيف من حدة الفقر وتحفيز نمو اقتصاد المدن والارياف. نعتبر مساعدة المؤسسات الصغيرة في قطاع الحرف اليدوية في الاقتصاد مفيدة ومفيدة للاقتصاد الوطني. فالرفع من المهارات التقاولية والتجارية للحرفيين يمكن ان يحدث اقلاعا تدريجيا في الاقتصاديات المحلية من خلال إنتاج عدد كبير من العمالة الجديدة.

يجب أن يتم الاعتراف بالحرف اليدوية كاستراتيجية حيوية للتنمية المستدامة يمكن أن توفر فرص العمل، وتحديداً في المجتمعات الريفية، وتساهم في النمو الاقتصادي. بل يجب أن توضع خطط عمل من أجل وصول أكبر للحرف اليدوية لجميع المجتمعات، ولا سيما **الفئات المهمشة**، وتشمل هذه المجموعات النساء المحرومات، الشباب البالغون المعرضون للخطر، والأسر التي تمر بأزمة، والأطفال الذين لا يمكنهم الوصول إلى مبادرات تنمية الطفولة المبكرة والأشخاص ذوي الإعاقة.

على مدى السنوات الماضية، حاولت مجموعة من المبادرات الممولة من القطاع العام معالجة المشاكل التي تواجهها الفئات المهمشة والشباب المعرضون للخطر وتحسين فرصهم في الحياة.

المخاوف بشأن عدد الشباب الذين يفشلون في تحقيق إمكاناتهم في المدرسة، أو الوقوع في مشاكل، أو ليسوا في التعليم أو العمل أو التدريب، تدعم الالتزام المستمر بالقضاء على فقر الأطفال. يتطلب تحضير هذه الفئة الخاصة

لمستقبل مهني واعد تعهد الحكومة بزيادة التركيز على دعم العائلات الأكثر احتياجاً وذوي المشاكل المتعددة. يجب أن يؤدي الالتزام السياسي القوي بتحسين فرص الحياة للشباب الضعفاء في السنوات الأخيرة إلى اختبار عدد من المبادرات.

يمكن لقطاع الحرف اليدوية أن يكون محركا قويا للعمل اللائق لهذه الفئات. لكن من اهم عناصر سياسة جيدة للاهتمام بالفئات الهشة، القدرة على **تقييم احتياجاتهم وتقدير المخاطر** المحيطة بهم، يسمح ذلك بتحديد التدخلات التي قد تلبي الاحتياجات العاجلة والمستقبلية بشكل مفيد. تشير التجارب الى أن منفذي مثل هذه السياسات بحاجة إلى **التدريب** والتشجيع على استخدام الادوات والمناهج متعددة التخصصات، وتمكين تقاسم المعلومات وتعزيز التركيز الأكثر صرامة على تحديد النتائج وتسجيلها. من الناحية العملية، كان التدريب الموضوعي على طرق العمل الجديدة نادرًا. وقد ثبت أن هذا كان حجر عثرة رئيسي لبعض المبادرات المحلية.

كما هناك حاجة ماسة الى **تنسيق جهود مختلف المتدخلين المحليين** والمركزيين في مرافقة الفئات الهشة للنهوض الاقتصادي. قد تظهر عدة توترات في تنفيذ برامج المرافقة، قد يفقد المستهدفون الثقة في الجهود الانمائية للدولة لمجرد فشل مشروع وكالة ما في منطقة ما. تشير الدلائل إلى أن الفرق المشتركة في المواقع قادرة على تحقيق استجابات أسرع، والوصول الأسهل والأسرع إلى المعلومات، وشفافية تحديد الحاجيات والمخاطر المحدقة، وتفير بيئة جيدة للتعلم الجماعي.

تشير التقارير المرفوعة من الميدان (الشفاهية منها خصوصا) أن العمل الجماعي بين مختلف الوكالات الانمائية يطرح اشكالات، فالغياب عن الاجتماعات الدورية أو ضعف التمثيل (ارسال اعوان بدل مسؤولين) يرهن نتائج التنسيق بشكل كبير. لم تجد أي من المبادرات التنسيقية المحلية أنه من السهل إنشاء نموذج فعال للشراكة، ولكن تلك التي نجحت أشارت إلى المهارات القيادية لمديري المشاريع، والهياكل التنظيمية التي سهلت العمل المشترك، والفهم المشترك للبرامج الجديدة، والموظفين الأكفاء تقديم تدخلات جيدة.

تحتاج بعض الممارسات إلى التغيير إذا كان أردنا أن يكون التنسيق الفعال متعدد الوكالات حقيقة مستدامة. تشير الأدلة المستمدة من المبادرات إلى أن عددًا من العناصر يمكن أن يسهم في زيادة فعالية العمل التشاركي: توفير التدريب الذي ينطوي على تبادل مشترك للمعرفة ومشترك، فهم المهن والأدوار المختلفة التي يمكن أن تسهم في استجابة متعددة الوكالات، التزام وتأييد المديرين والمنفذين على جميع المستويات والاستعداد لحضور الاجتماعات والاشغال الميدانية.

لذلك تنصح الدراسة بإطلاق مسار لاتفاق مشترك بين الإدارات حول إطار استثمار وتمويل مشترك لقطاع الحرف اليدوية لتجنب الهدر، وتحسين تأثير الأموال الحكومية المستثمرة في القطاع، وتعزيز المواءمة، بما في ذلك بشكل مثالي تنسيق التمويل من جميع المصادر الحكومية الوطنية والمحلية.

ويواجه تطوير الحرف اليدوية كوابح من جانب المستفيدين. دلائل كثيرة من المجتمع تشير الى أن معدلات البطالة مدفوعة إلى حد كبير **بتفضيل الشباب للعمل في القطاع العام، ونفور من المهن** اليدوية رغم النقص الكبير الذي يعانيه الاقتصاد من هذه المهن. اسباب عديدة تدفع الشباب الى النفور، قد يكون استصغار أو هروب من المشقة. بعضهم يبحث عن المكانة الاجتماعية، واخرون يرونها مرهقة ومضرة بالصحة.

لم يتح للباحث الاطلاع على دراسات جادة وعميقة تستكشف الدوافع الحقيقية لسعي الجزائري وراء الوظيفة المريحة ونبذه للعمل حتى ولو بقي بطالا لوقت طويل نسبيا. لو وجدت وحددت الاسباب بشكل واضح، لاستطاع المجتمع تبني سياسات تؤثر على الاسباب المنشئة سواء كانت اجتماعية أو نفسية أو تربوية أو صحية أو اقتصادية... بالمقابل، لا توجد ايضا دراسات جادة يمكن أن تحدد المهن الحرفية المعنية بالنقص وحجم العجز المسجل. يمكن لمثل هذه الدراسات توجيه الراي المجتمعي نحو تبني خيارات اقتصادية واقعية. فلو حدد العجز من السباكين بمائة ألف مثلا، واشارت الدراسة المفترضة الى حجم الدخل الحقيقي الذي يجنيه السباكون، ربما اثارت انتباه الشباب واوليائهم الى هذا الخيار ما دام أنه يوفر مستقبلا مشرفا لممارسي هذه الحرفة. بطبيعة الحال، نحن هنا نحاول ان نثير الانتباه الى ضرورة استخدام ادوات مستجدة في استشراف المستقبل وتسويق نتائج الدراسات للتأثير على المسارات المهنية للشباب.

أما النساء، فينتشر لديهن **العمل العائلي** بكثرة خاصة في مجال الحرف اليدوية. العاملون من المنزل هم عمال الاقتصاد غير الرسمي الذين ينتجون السلع أو يقدمون الخدمات من منازلهم. قد يعملون لحسابهم الخاص مباشرة، ويكونون على اتصال مباشر بسوق المواد الخام والعملاء، أو قد يكونون عمالًا متعاقدين بالقطعة، ويعرفون أيضًا بالعاملين في المنزل، والذين يعتمدون على وسطاء للحصول على عمل.

يرتبط العمل الخفي الناتج عن العمل داخل المنزل بظروف العمل السيئة، والحرمان من الأجور العادلة / الدنيا، والافتقار إلى الضمان الاجتماعي. العمال من المنزل معزولون عن العمال الآخرين ولديهم وصول محدود إلى المنظمات العمالية أو المهنية. ونظرًا لافتقاره إلى كل من الرؤية والصوت، فإن العاملين في المنزل غير محميين من تقلبات السوق، وتميل أوامر العمل إلى أن تكون موسمية وغير منتظمة. وتتعرض العاملات في المنازل لحرمان إضافي بسبب دورهن ومسؤوليتهن الأكبر عن الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، وفي الحالات التي يعمل فيها الرجال والنساء معا في نشاط ما، كثيرا ما تكون النساء عاملات بدون أجر داخل الأسرة المعيشية.

خلال سنتي 2020 و2021، كانت للجزائر محاولة جادة للاهتمام بالعمل العائلي حين انشأت مديرية العمل العائلي والحقتها بوزارة السياحة والصناعة التقليدية، لكن المحاولة اجهضت باكرا دون معرفة الاسباب، ولم يترك لها فرصة النضوج. لقد كان لربط العمل العائلي بقطاع السياحة والصناعة التقليدية مبررات قوية، كما كان من الممكن الحاقه بقطاع الفلاحة. غالبية المشتغلين بالعمل العائلي نساء أو فئات خاصة من المرضى والمعاقين الذين قد يكونون رجالا، يمكن لهم ممارسة بعض الانشطة اليدوية المدرة للدخل. وينتشر العمل العائلي بصفة خاصة في الاوساط الريفية حيث تلعب المرأة الدور الحاسم في تحويل المنتجات الفلاحية الحيوانية والزراعية الى منتجات قابلة للاستهلاك.

يمكن **لسياسة قوية تعتني بالعمل العائلي من جانب اقتصادي**، لا من جانب الاعانات، ان تنتج مخرجات جيدة في مجال التشغيل. ولو توبعت السياسة الاقتصادية لريادة اعمال العمل العائلي بسياسة مبتكرة في التغطية الاجتماعية لحققت الجزائر نتائج ملموسة في نشر العمل اللائق وانقاذ فئات عريضة من المجتمع من فخ الفقر.

رغم بعض المحاولات التي اجريت في سنوات متفرقة، تسجل السياسات الحكومية **تهميشا غير مبرر لتطوير التصميم.** في العالم أجمع، دور التصميم وضرورة أن يفكر المصممون في مساهمتهم في المجتمع هي مناقشات جارية ومتزايدة (Thomas, 2006)[16]. من المفترض أن يكون التصميم فعلًا لتلبية احتياجات الناس، وفي تنمية السكان الذين بالكاد يلبون أبسط احتياجاتهم. ويعتقد أن المصممين يمكن أن يعملوا كوكلاء تغيير من خلال إدخال التصميم في حياة الفقراء من أجل تحسين سبل عيشهم. ويبدو دور التصميم أكثر حين النظر الى مجموعات الحرفيين الذين يقلدون بعضهم بعضا وينتجون منتجات متشابهة تدفع السوق الى التشبع سريعا اذ لا بدائل يمكن تسويقها فتتكدس بضائعهم في مخازنهم. على الرغم من أن النسخ طريقة مفيدة لإنتاج البضائع، إلا أنه لا يسمح للصانعين بتطوير مهارات التصميم لتحسين منتجاتهم.

حينما لا تدرك الحكومة حجم الخطر الذي يمثله غياب الابداع والتصميم، تتخبط خبط غشواء في ادارة مشكلة التسويق، فلا تجد لها حلا. نظرًا لأن العديد من المنظمات والمبادرات تعمل بشكل منفصل للارتقاء بالصناعة الحرفية، وبما أنها تركز على قضايا محددة بدلاً من قضايا شاملة، ينتج عن ذلك عدم إحراز تقدم كبير بشكل عام.

إذا ظل النهوض بالتصميم في الصناعة الحرفية بأكملها بعيد المنال، فستظل هذه الصناعة في حالة من الركود ولن تنجح الجهود الا بشكل محدود. تفتقر صناعة الحرف اليدوية في الجزائر إلى سياسة شجاعة موجهة لتطوير التصاميم والابداع من أجل تعظيم النتائج للصناعة ككل.

حتما سيواجه تطوير التصميم في القطاع الخرفي بعض التحديات الاساسية. كيف يمكن للحرفيين قبول تدخل المصممين في نشاطاتهم، وكيف يمكن خلق جسور التواصل بينهم. ولكي يكون للمصممين تأثير في الحد من الفقر، يجب أن تكون السلع التي يصممونها قابلة للحياة اقتصاديًا. في العديد من المشاريع الحرفية الصغيرة، هذا هو

المعيار الأصعب للوفاء به. هناك حاجة إلى معرفة شاملة بالأسواق وأنماط الحياة عند تصميم السلع سواء للاستهلاك المحلي أو لأسواق التصدير.

يمكن أن تفكر الحكومة في تجسيد برنامج ضخم متعدد السنوات للنهوض بالتصميم في قطاع الصناعة التقليدية. يجب أن تدهم الحكومة هذا البرنامج بكل قوة، لأنه بصرف النظر عن الاستثناءات القليلة، لا يشكل الحرفيون سوقًا للسلع المصممة أو هدفا سوقيا للمصممين.

خاتمة:

لقد حددت استراتيجية الوزارة المكلفة بالصناعة التقليدية هذا القطاع كقطاع يتمتع بإمكانات قوية للمساهمة في النمو المواتي للفقراء وخلق فرص العمل. ترتكز استراتيجية الصناعة التقليدية للحكومة على اربعة ركائز: التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، والترويج، والتعزيز المؤسسي. اختارت هذه الورقة معالجة النقائص التي تشوب العمل المؤسسي في بحثه عن تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق النشاطات الحرفية.

تشكل الاهمية التي يتمتع بها قطاع الصناعة التقليدية والحرف سببا كافيا لمرافقته في التنمية. لقد اثبتت هذه الورقة أن هناك العديد من الفوائد التي تم الاعتراف بها فيما يتعلق بتطوير القطاع الحرفي في الجزائر. لقد تم التشديد على أن الحرف اليدوية توفر مصدرا حاسما للعمالة لفئات عريضة من المجتمع، ولا سيما الضعيفة منها كالمرأة الريفية. وعندما يعتمد الاقتصاد الحرفي على المهارات التقليدية؛ ومرونتها وطبيعتها المنزلية تعني أنه "يمكن للمرأة دمج أنشطتها الاقتصادية مع الواجبات المنزلية". كما يمكن النظر إلى الحرف اليدوية على أنها "نقطة دخول" مهمة إلى الاقتصاد، خاصة للأشخاص ذوي المستويات التعليمية المتدنية ومهارات معرفة القراءة والكتابة محدودة. وفي كثير من النواحي، يعمل النشاط الحرفي كمدرسة تدريب منخفضة التكلفة للمهارات التي يمكن استخدامها لاحقًا في القطاع الرسمي. ويُنظر إلى القطاع الحرفي على أنه مدمج في قطاعات وسلاسل قيمة متنامية أخرى للاقتصاد المحلي، وأهمها قطاع السياحة والفلاحة. وفي نهاية المطاف، لا يمكن الا ان تعتبر القطاع الحرفي كعامل قوي ومستديم لمحاربة الفقر والاقصاء الاجتماعي.

اكدت الورقة أيضا، أن السياسات والممارسات المستقبلية المتعلقة بدعم القطاع الحرفي ستحتاج إلى البناء على التعلم من الماضي. تقدم تجربة تطوير الصناعة التقليدية والحرف اليدوية في السنوات الأخيرة ثروة من الأدلة، مكنتنا من تحديد عناصر الممارسة التي تبدو واعدة في تحقيق نتائج أفضل للأشخاص المشتغلين بالقطاع أو بالنسبة لأولئك الذين يمكن أن تكون الحرف اليدوية حلا لمستقبلهم المهني. ومع ذلك، هناك عدد من الثغرات المهمة في الأدلة المتاحة.

من حيث السياسة العامة، أشارت هذه المقالة إلى ضرورة استمرار الحكومة في معالجة القيود أو التحديات التي تواجه مجتمعات الحرفيين من أجل تعزيز إمكانات الحرف اليدوية للمساهمة في اقتصاد أكثر شمولية. إن التحديات الراهنة التي تواجه القطاع تتطلب من مختلف مؤسسات الدولة والحرفيين أن يتعاونوا من أجل تجاوزها ومن أجل صياغة صناعة تقليدية متطورة وقادرة على مواجهة الصدمات وتجاوز المعوقات. وتسمح كل إجراءات الادماج الاقتصادي لنشاطات الصناعة التقليدية والحرف في الاقتصاد الوطني من تحرير طاقاته الإنتاجية وتعزيز قدرته على المساهمة في الإنتاج الوطني وخلق مناصب الشغل الدائمة.

تظهر إشكالية غياب المعلومات والدراسات التشريحية لوضعية قطاع الحرف اليدوية في الجزائر بشكل بارز. تتمثل إحدى القضايا المهمة في ضعف الإحصائيات وغياب البيانات الموثوقة لفهم الديناميكيات المتغيرة للاقتصاد الحرفي . ولا يقتصر ضعف البينات على الجانب غير الرسمي لقطاع الحرف اليدوية، بل يمتد للقطاع الرسمي الذي تغيب عنه الدراسات.

هناك حاجة إلى مزيد من الأدلة حول النتائج طويلة الأجل لكل تدخل، والآثار المترتبة على الموارد، ومن الذي سيستفيد أكثر. لم نجد إلا القليل من البيانات الاقتصادية القوية التي تسمح لنا بتحديد فعالية التكلفة والإجابة على أسئلة القيمة مقابل المال الصعبة ولكنها مهمة جدًا. بينما تشير النتائج النوعية إلى مجموعة من الانجازات الإيجابية

والمتفائلة على المدى القصير، فإن الاستدامة على المدى الطويل لأي تحسينات يلاحظها الممارسون والشباب وعائلاتهم غير معروفة.

وتنصح الورقة بتبني أحد الطريقين أو كلاهما في معالجة فجوة المعلومات هذه. اما ان ينتج القطاع معلوماته بنفسه عبر إطلاق مجموعة من الدراسات الدورية عن أوضاع القطاع العامة وعن بعض القضايا الخاصة. أو أن يتفاوض مع الديوان الوطني للإحصائيات لإنتاج مصفوفة معينة من الاحصائيات الدورية.

كما يفتقر القطاع الى **فهم الروابط الحاسمة بين التقييم والتدخلات والنتائج**. ونتيجة لذلك، لم تكن خطط العمل مفيدة كما كان يمكن أن تكون، سواء بالنسبة للقطاع أو الفاعلين فيه. هذا النوع من الدراسات (الأثر) مهم جدا لتحديد توجهات السياسة المستقبلية. يبدأ تنفيذ التدخلات الناجحة بتحديد دقيق للمشكلات. ومع ذلك، في النهج القائم على الكفاءة، يتم تحديد المشكلة من حيث سلوكيات الاستبدال المرغوبة التي ستزيد من احتمالية تكيف قطاع الحرف بنجاح مع متطلبات المهام المنوطة به.

---

[1] بن زعرور شكري و مخناش عصام، (2019)، " الصناعة التقليدية في الجزائر: تقييم الملائمة الاقتصادية و البيئية في ظل النموذج الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي"، https://mpra.ub.uni-muenchen.de/92871/1/MPRA_paper_92871.pdf

[2] Allal, M., & Chuta, E. (1982). *Cottage industries and handicrafts; Some guidelines for employment promotion*. International Labour Office. https://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/1982/82B09_481_engl.pdf.

[3] Yang, Y., Shafi, M., Song, X., & Yang, R. (2018). Preservation of cultural heritage embodied in traditional crafts in the developing countries. A case study of Pakistani handicraft industry. *Sustainability*, *10*(5), 1336. https://www.mdpi.com/2071-1050/10/5/1336/htm.

[4] Abisuga-Oyekunle, O. A., & Fillis, I. R. (2017). The role of handicraft micro-enterprises as a catalyst for youth employment. *Creative Industries Journal*, *10*(1), 59-74. https://www.researchgate.net/profile/Oluwayemisi-Abisuga-Oyekunle/publication/310474492_The_role_of_handicraft_micro-enterprises_as_a_catalyst_for_youth_employment/links/5c000ae6a6fdcc1b8d4a7bee/The-role-of-handicraft-micro-enterprises-as-a-catalyst-for-youth-employment.pdf.

[5] ILO, (1998), « Access and Income Generating Activities", PROJECT LAO/95/001 "IRAP" Issue Paper 1, MINISTRY OF COMMUNICATIONS, TRANSPORT, POST AND CONSTRUCTION RURAL DEVELOPMENT COMMITTEE. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/documents/genericdocument/wcms_107574.pdf.

[6] Carletto, G., Covarrubias, K., Davis, B., Krausova, M., Stamoulis, K. G., Winters, P. C., & Zezza, A. (2007). Rural income generating activities in developing countries: re-assessing the evidence. *eJADE: electronic Journal of Agricultural and Development Economics*, *4*(853-2016-56112), 146-193.. Available online at www.fao.org/es/esa/eJADE.

[7] Ruzek, W. (2015). The informal economy as a catalyst for sustainability. *Sustainability*, *7*(1), 23-34. **https://doi.org/10.3390/su7010023**.

[8] Oluwayemisi Adebola Abisuga- Oyekunle and Mammo Muchie, (2020), "Handicraft small enterprises as an instrument for rural economic growth and poverty eradication",Problems and Perspectives in Management 18(4):25-36, October 2020. DOI:10.21511/ppm.18(4).2020.03.

[9] Ferraro, E., White, R., Cox, E., Bebbington, J., & Wilson, S. (2011). Craft and sustainable development: reflections on Scottish craft and pathways to sustainability. *Craft+ design enquiry*, *3*, n-a. https://discovery.dundee.ac.uk/ws/files/1104325/craft_sustainable_development.pdf.

[10] Oluwayemisi Adebola Abisuga-Oyekunle & Ian Ronald Fillis (2017) The role of handicraft micro-enterprises as a catalyst for youth employment, Creative Industries Journal, 10:1, 59-74, DOI: 10.1080/17510694.2016.1247628.

[11] Jean-Louis Rastoin, (2016), « L'industrie et l'artisanat agro-alimentaires, fondements potentiels d'une stratégie responsable et durable à ancrage territorial », dans Pour 2016/1 (N° 229), pages 63 à 70. https://doi.org/10.3917/pour.229.0063.

[12] Cuddeford, V. (2014). Introduction to agricultural value chains. Canadian International Development Agency. https://idl-bnc-idrc.dspacedirect.org/bitstream/handle/10625/52685/IDL-52685.pdf.

[13] Willard Phillips, Delena Indar and Elizabeth Thorme, (2017), "An analysis of the art and craft sector and its potential for sustainable tourism development in the Caribbean", ECLAC – Studies and Perspectives Series – The Caribbean – No. 63. https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/43305/1/S1701179_en.pdf.

[14] MINISTRY OF INDUSTRIALISATION, TRADE AND SME DEVELOPMENT, (2016), "Growth Strategy for Namibia's Handicraft Industry and Associated Value Chains", https://csnk.cz/wp-content/uploads/2019/02/Handicrafts_Strategies_Web.pdf.

[15] بن زعرور شكري، (2021)، " مرافقة تنمية الصناعة التقليدية: أي دور لغرف الصناعة التقليدية و الحرف؟ ثلاث إشكاليات و ورقة طريق نحو الاصلاح (Accompanying the Development of Handcrafts: What Roles for the Chambers of Handcrafts? Three Problems and a Road Map on the Path of Reform) (January 17, 2021). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3785192 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3785192

[16] Angharad Thomas, (2006), "Design, Poverty, and Sustainable Development", Design Issues: Volume 22, Number 4 autumn 2006, Massachusetts Institute of Technology. https://doi.org/10.1162/desi.2006.22.4.54